اتجاه صعودي لنمو الاستثمارات في الأسهم الأمريكية والأوروبية

«الخبير المالية»: خفض الاستثمار في المعادن الثقيلة مع انتعاش الاقتصاد العالمي

■ نظرة إيجابية وحذرة لتوقعات العوائد على السندات السيادية لدول المحيط الأوروبي

■ ارتفاع الإنتاج النفطي في النصف الثاني من العام الحالي يدعم النمو في «مجلس التعاون»

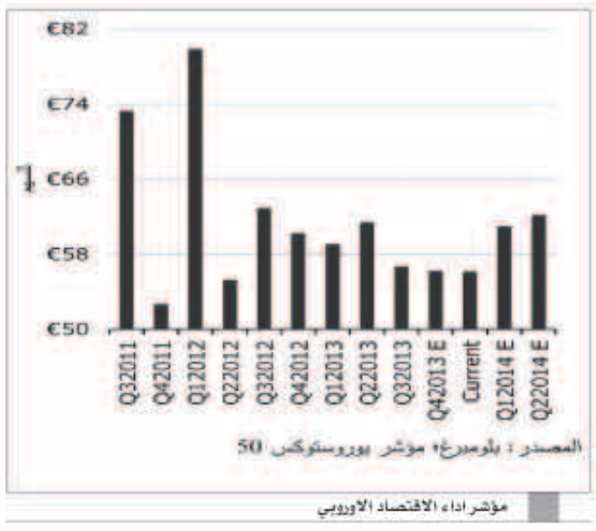

مؤشر اداء الاقتصاد الاوروبي

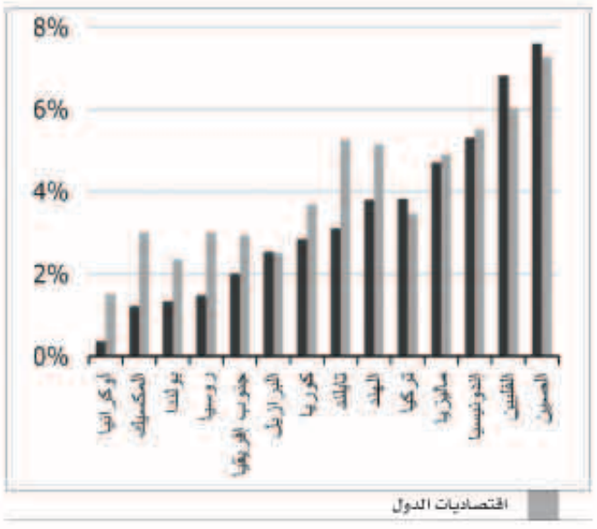

اقتصاديات الدول

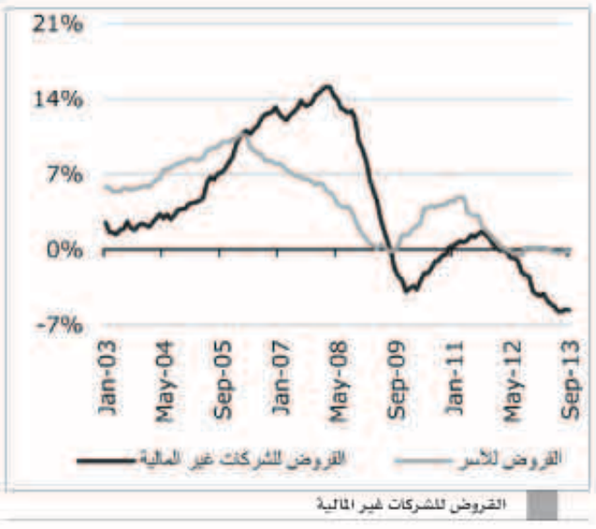

القروض للشركات غير المالية

تشير الخبير المالية في توقعاتها الاقتصادية للعام 2014 إلى درجة من التفاؤل الحذر لمناخ الاقتصاد الكلي العالمي الذي استمر في التحسن على مدى العام 2013، حيث أبرزت توقعات صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بحوالي 3.6 في المئة في العام 2014 مقارنة بحوالي 2.9 في المئة في العام 2013. وترى الخبير المالية أن الثقة في مؤشرات النمو العالمية المستمرة تعتمد على التحسن المستمر للاقتصاد الأمريكي والذي يتجه إلى تحقيق معدل نمو أسرع خلال العام 2014. غير أن الكثير من الصعوبات لا تزال قائمة وتشمل المخاوف من الدين العام في أوروبا وارتفاع معدلات البطالة في الدول الغربية، بينما تعاني الاقتصادات الناشئة من مشاكل هيكلية في أسواقها.

ترى الخبير المالية أن الأسهم الأمريكية لا تزال قادرة على تحقيق ارتفاع في قيمتها السوقية مقارنة بمستوياتها الحالية في ظل تسارع النمو الاقتصادي. كما تتوقع أن يستمر أداء مبيعات الشركات ونمو الأرباح بما يفوق التوقعات. وكنا قد أوصينا السنة الماضية بالاستثمار في الشركات التي تسدد أرباحاً موزعة نقدية كبيرة، آخذين في الاعتبار المخاطر التي لا تزال تعترض الاقتصاد العالمي. ونحن نفضل القطاعات الصناعية والاستهلاكية القادرة على الاستفادة من تحسن النمو الاقتصادي.

كذلك قمنا أيضاً برفع درجة تصنيفنا لأسهم منطقة اليورو والتوصية بزيادة الاستثمار فيها في ضوء تحسن الاقتصاد وجاذبية القيم السوقية لأسهم الشركات. ونعتقد بأن أسواق الأسهم في الدول المتقدمة سوف تواصل في العام 2014 تحقيق أداء يفوق أداء الأسهم في الأسواق الناشئة. وتبقى الأسهم الخليجية قوية ويجري التداول في الأسواق بعوائد مجزية من الأرباح الموزعة، غير أن أسعار النفط لا تزال تشكل مخاطرة مستمرة. ويمكن أن تشهد أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً ملحوظاً، ولكن ذلك ينطوي على مخاطر جيوسياسية عالية.

وارتفعت معدلات العوائد على أدوات الدين السيادي الأمريكي إلى مستويات غير مسبوقة بحلول نهاية العام 2013. ومع بدء الاحتياطي الفدرالي الأمريكي باتخاذ تدابير أولية للخروج من برنامجه التحفيزي، سوف يتأثر سوق أدوات الدين ذات الدخل الثابت في الولايات المتحدة الأمريكية بموقف الاحتياطي الفدرالي في العام 2014. ونحن نوصي بخفض الاستثمار في الديون السيادية الأمريكية وبنظرة ايجابية الى ديون الشركات المصنفة بدرجة استثمارية.

هذا وتستمر الخبير المالية أيضاً في نظرتها المتفائلة بحذر إلى الاستثمار في سندات الدين السيادية لدول المحيط الأوروبي حيث إن السياسة النقدية المتساهلة للبنك المركزي الأوروبي سوف تدعم سوق السندات بينما تستمر المخاطر الناشئة عن المشاكل المالية.

تحت السيطرة

وأوضح تفاوتت معدلات التضخم في دول مجلس التعاون، حيث شهدت سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ودولة قطر تراجعا في معدلات التضخم في جميع العناصر، بينما شهد قطاع تاجير العقارات انتعاشا ثابتا في كل من البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة بما أتاح التعويض بمستوى أكبر من مستوى التراجع في أسعار المواد الغذائية. وبشكل عام انخفضت الضغوط التضخمية بشكل كبير نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية.

وبعد أن وصل التضخم في المملكة العربية السعودية إلى أعلى مستوياته في 12 شهرا عند 1.1 في المئة في أغسطس 2013.

تراجع إلى 3 في المئة في أكتوبر، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار الإيجارات.

وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يستمر تضخم أسعار المواد الغذائية بمستويات طفيفة في العام 2012 ، يمكن أن يؤدي النقص في الوحدات السكنية الميسّرة إلى تزايد الضغوط على أسعار الإيجا ا رت. وتحاول الحكومة مواجهة هذه الصعوبات من خلال تنفيذ برنامج بناء مساكن ونظام الرهن العقاري الجديد، ولكن لا بد من القيام بالكثير من العمل في هذا المجال. كما أظهرت البيانات الرسمية أيضاً أن معدل التضخم السنوي في الإمارات العربية المتحدة كان قد بلغ 1.3 في المئة في شهر أكتوبر.

واستمر معدل التضخم العام في الإمارات منخفضاً منذ أن أدت الأزمة المالية العالمية إلى شح وفرة الائتمان واضعاف سوق العقارات.

بعد أن شهدت دول مجلس التعاون الخليجي سنتين من النمو الاقتصادي المستمر، تباطأت معدلات نموها في العام 2013 وتعرضت لأضرار تعود أسبابها الرئيسية لضعف القطاع النفطي، حيث تراجع إنتاج النفط في العام 2013 نتيجة لانخفاض طلب الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب ثورة استخراج النفط الصخري وتباطؤ نمو الطلب على النفط في الصين. غير أن الزيادة في الصادرات غير النفطية قد عوضت بعض الشيء عن انخفاض الصادرات النفطية. ونحن نرى أن القطاع غير النفطي سوف يستمر في النمو في العام 2012 وان كان بمعدل أبطأ، حيث لاتزال اقتصادات دول مجلس التعاون تسعى إلى المزيد من التنويع بفعل الزيادة في الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية. ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع النمو الاقتصادي في المنطقة إلى 2.2 في المئة في العام 2012 مقارنة بنسبة 3.7 في المئة في العام 2013 . وسوف تبقى أسعار تعادل النفط المرتفعة ومعدلات البطالة العالية في صفوف الشباب مصدر تحديات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشاد التقرير يبدو أن سياسة التيسير النقدي التي انتهجها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي قد لعبت دوراً أساسياً في تحفيز أسواق الأسهم وتمكينها من تحقيق أداء افضل مقارنة بفئات الأصول الأخرى في العام 2013 . ونتوقع في العام 2012 أن يتحول التركيز إلى تنمية الأرباح والتي من المتوقع أن تعزز بفعل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي. ولاتزال نفضل الأسهم الأمريكية بسبب الأسس الأقوى للشركات والتحسن المستمر في النمو الاقتصادي. وكنا قد أوصينا السنة الماضية بالاستثمار في الشركات التي تسدد أرباحاً موزعة نقدية كبيرة، ولم يتغير موقفنا هذه السنة. كما قمنا أيضاً برفع درجة الأسهم في منطقة اليورو بالتوصية بزيادة الاستثمار فيها. وتظهر بوادر تحسن على اقتصاد المنطقة، بينما لاتزال القيم السوقية جذابة. ونحن نرى أن أسواق الأسهم في الاقتصادات المتطورة سوف تواصل تحقيق أداء أفضل من أسهم الأسواق الناشئة في العام 2012.

وفي غضون ذلك، تبقى الأسهم الخليجية محدودة ويتم التداول في السوق بعوائد جارية جذابة. ويشكل انخفاض أسعار النفط مخاطرة أساسية في المنطقة.

في إطارات رجع المخاطر النظامية وضغوط التضخم الحميد في الاقتصاد العالمي، نرجح أن أداء الذهب سوف يت ا رجع أيضاً في العام 2012 . وفي نفس الوقت، من المتوقع أن تبقى أسعار النفط ضمن المدى المتوقع في العام 2012م وسوف يقابل الطلب الآخذ في الارتفاع الزيادة المحتملة في كميات النفط المعروضة من إي ا ران وليبيا.

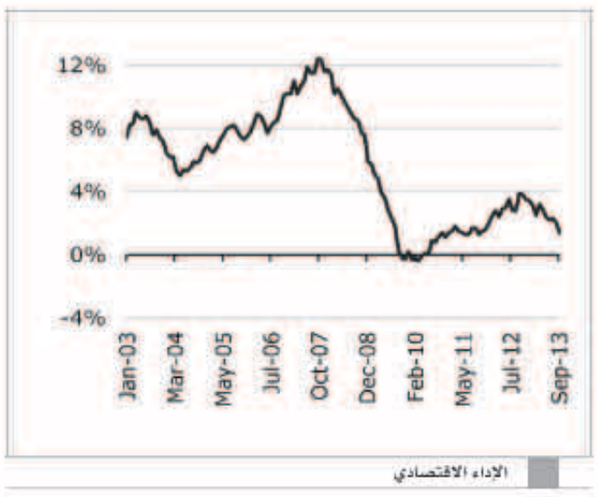

الاداء الاقتصادي

العملات

وأوضح بعد إعلان الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أنه سوف يقوم بخفض حجم برنامج التحفيز النقدي وأن الاقتصاد عموماً يزداد قوة.

لا تزال التوقعات المستقبلية للدولار الأمريكي مقابل اليورو إيجابية. ويمكن أن يشهد اليورو بعض الضغط نتيجة محافظة المصرف المركزي الأوروبي على سياسته المتساهلة جداً بهدف تفادي احتمال حدوث انكماش في منطقة اليورو. وفي نفس الوقت، سوف يستمر احتمال التحفيز النقدي المتواصل في الضغط على الين الياباني. ولا نزال ننظر بإيجابية إلى الجنيه الاسترليني ونرى أن اقتصاد المملكة المتحدة هو الأكثر قدرة على تحقيق أداء يفوق النمو المتوقع.

وقال التقرير: بدأ اقتصاد منطقة اليورو أيضاً يظهر بوادر انتعاش، والخروج من الركود الطويل خلال الربع الثاني من السنة. ولكن القلق على الانتعاش استمر في المنطقة، وانكمش الاقتصاد الفرنسي بنسبة 1.1 في المئة في الربع الثالث من السنة. وقام المصرف المركزي الأوروبي بخفض أسعار الفائدة إلى مستوى غير مسبوق للحيلولة دون توقف عجلة الاقتصاد والسيطرة على الاتجاهات الانكماشية. ولكن على الرغم من ذلك، لم يتحسن إقبال الشركات. أما خارج منطقة اليورو، فقد شهد الاقتصاد البريطاني تحولاً حاداً يدعمه التحسن في قطاع العقار والنمو في قطاع التجزئة.

وأما من جهة أخرى، لم يترجم النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى انتعاش مقابل في الاقتصادات الناشئة بسبب عدم ارتفاع حجم صادراتها، ما أدى إلى تباطؤ النشاط الصناعي فيها. كما أن الاقتصادات الناشئة تشبعت بالسيولة منخفضة التكلفة الناتجة عن سياسات التيسير النقدي، وشهدت بالتالي هروبا لرؤوس الأموال وضعفا في عملاتها مع ازدياد التخمينات حول خفض حجم شراء الحكومة للسندات في الولايات المتحدة. ولا يزال الانخفاض الحاد في قيمة العملة واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية وارتفاع معدلات التضخم يؤثر بشدة على بعض هذه الدول. غير أن الاقتصاد الصيني استطاع استجماع قواه ببطء وحقق نمواً بنسبة 7.7 في المئة في الأشهر التسعة الأخيرة، ويتجه نحو تحقيق معدل النمو البالغ 7.5 في المئة الذي وضعته الحكومة كهدف لها. غير أن النمو في الصين لا يزال يعتمد على الاستثمار، ويغذيه الارتفاع الحاد في الاقتراض المصرفي.

كما أن بيانات النشاط في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات في الفترة الأخيرة لم تكن مشجعة.

واوضح: شهد اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي تباطؤا في العام 2013 بعد سنتين من النمو المستمر. وتراجع إنتاج النفط في المنطقة في العام 2013 بسبب زيادة الكمية المعروضة في الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع الطلب في الاقتصادات الناشئة. غير أن القطاع غير النفطي حقق نموا قوياً نتيجة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية مع سعي دول الخليج العربي إلى تنويع اقتصاداتها بعيدا عن القطاع النفطي. وقد أدى ارتفاع حجم الاقتراض المصرفي وانخفاض معدلات الفائدة إلى تحفيز شركات القطاع الخاص على توسعة قاعدتها وزيادة أرباحها.

وبين: أما على الصعيد السياسي، فقد كانت الأحداث الرئيسية التي أخافت المستثمرين من الإغلاق الجزئي للحكومة الأمريكية على مدى 11 يوماً بسبب الخلاف على الميزانية، وخلع الرئيس المصري محمد مرسي، والمخاوف من الضربة العسكرية الأمريكية المحتملة لسوريا بسبب استخدامها للأسلحة الكيماوية. كذلك نتج تأثير إيجابي بسيط عن الانتخابات الألمانية والاتفاق الايراني مع القوى العالمية على الحد من البرنامج النووي الايراني.

أما فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية، لايزال الاقتصاد العالمي يواجه تحديات كبيرة على المدى الطويل تتعلق بارتفاع الدين ولا يمكن أن تزول ببساطة. غير أننا نتوقع أن يستمر صناع السياسة بإدارة شؤونهم في الوقت الحاضر ومن المرجح أن يشهد العام 2012 تحسناً في مدى الإقبال على تحمل المخاطر مع انتعاش النمو الاقتصادي واستمرار التحسن في مدى إقبال المستثمرين.

واضاف: تم بذل جهود توحيد كبيرة على مدى الفترة من 2011 إلى 2013 ونجحت منطقة اليورو في عكس اتجاه ارتفاع العجز في المزانية في معظم دولها الأعضاء. ونتيجة لذلك، تراجع عجز الميزانية في منطقة اليورو تدريجياً من ذروته التي بلغت 1.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011 إلى المستوى المتوقع البالغ 3.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013 . غير أن العجز في الميزانية لا يزال أعلى من المستويات التي كان عليها قبل الأزمة في الكثير من الدول ولا تزال المديونية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي آخذة في الارتفاع.

من المتوقع أن تحافظ الحكومات الوطنية على ميزانيتها المتوازنة هيكلياً في ظل التقليص المالي للمفوضية الأوروبية، وهو الجزء الأول من معاهدة الاستقرار والتنسيق والحوكمة، بمستويات عجز تساوي أو تقل عن 1.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط، بينما من المتوقع أن تتمكن الدول ذات مستويات الدين العام التي تتجاوز 11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي من خفض عجزها بنسبة جزء من 81 في السنة في المتوسط. ولا يزال معظم الدول الأعضاء في منطقة اليورو بعيدين كثيرا عن تحقيق التوازن في مي ا زنياتهم المطلوبة كما هو مطلوب بموجب قواعد التقليص المالي، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة. ومن المتوقع عموماً أن تضطر اليونان إلى إجراء إعادة هيكلة إضافية لأعباء ديونها من أجل الحصول على برنامج إنقاذ ثالث بقيمة تبلغ حوالي 11 مليار يورو» 2.7 مليار جنيه استرليني»لكي تتمكن من تجاوز السنة الحالية. ومن المتوقع أن يكون العجز الإسباني كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الأعلى في منطقة اليورو في العام 8112 بنسبة 5.2 في المئة حتى على الرغم من توقعات انخفاض الإنفاق الحكومي على الاستثمارت في البنية التحتية. وعلى الرغم من التوقعات بأن دول القلب الأوروبي كألمانيا وفرنسا سوف تحقق زيادة في مستويات مديونيتها تفوق الحد المقرر بموجب معاهدة الاستقرار والتنسيق والحوكمة.

وقال التقرير: أخذ معدل التضخم في منطقة اليورو بالمؤشر الموحد لأسعار المستهلكين بالتراجع إلى مستويات مقلقة في العام 2013 ليصل إلى أدنى مستوى له في أربع سنوات عند 1.7 في المئة في أكتوبر قبل أن يرتفع إلى 1.1 في المئة في نوفمبر. وقد نتج التراجع بشكل رئيسي عن انخفاض أسعار الطاقة والذي اشتمل على مزيج من الانخفاض في أسعار النفط بالدولار الأمريكي وارتفاع سعر صرف اليورو. كما أسهم ت ا رجع أسعار المواد الغذائية في الأشهر الأخيرة أيضاً في التراجع العام في معدل التضخم.

غير أنه على الرغم من أن معدل التضخم الأساسي «التضخم عدا الطاقة والمواد الغذائية غير المعلبة» الذي بلغ 1 في المئة يعتبر ضعيفاً جداً أيض ا ما يعكس النشاط الاقتصادي المحدود. ومع أن أوروبا لم تنتقل إلى مرحلة الانكماش حتى الآن، فإن أي تراجع مفاجئ يمكن أن يؤدي إلى إثارة الجدل حول حاجة المصرف المركزي الأوروبي إلى الاستجابة بتدابير سياسية غير تقليدية مثل شراء الأصول وخفض نسبة الفائدة على الودائع إلى معدل سلبي. ونتوقع في المستقبل أن يبقى التضخم محدوداً بسبب مدى المجال الذي يفسحه الاقتصاد وارتفاع معدل البطالة وانخفاض الضغوط على الأجور. وفي العام 2012 ، يتوقع المصرف المركزي الأوروبي أن يصل معدل التضخم السنوي بالمؤشر الموحد لأسعار المستهلكين إلى 1.1 في المئة ، في ضوء التوقعات بتراجع بسيط في تضخم أسعار المواد الغذائية في المدى القريب تقابله زيادة في تضخم أسعار الخدمات نتيجة زيادات ضريبة القيمة المضافة وارتفاع الرواتب والأجور في بعض دول منطقة اليورو. وفي دول المحيط الأوروبي، يمكن أن تؤدي مخاطر التضخم المرتفع إلى إعاقة الجهود المبذولة في اقتصادات هذه الدول للحيلولة دون المزيد من الارتفاع في مديونيتها المرتفعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار على الرغم من العملة المشتركة، فإن هناك عدم تكافؤ كبيرا في تكاليف الاقتراض بين دول منطقة اليورو. فقد أدت شروط راس المال الأعلى بموجب بازل 3 والمخاوف من إعسار بعض البنوك إلى تكاليف تمويل أعلى وعلى الأخص في دول المحيط الأوروبي. واستوجب هذا قيام المشرّعين باقتراح اتحاد مصرفي يضمن اعتماد قواعد مشتركة ويوفر الحماية بما في ذلك إقامة هيئة مشرفة مشتركة للرقابة على القطاع المصرفي، ولآلية قرار واحدة وضمان ودائع مشترك.

غير أن التقدم في هذا المجال كان بطيئا جداً. وهناك الكثير من المشاكل التي يجب التعامل معها للنجاح في إقامة هذا الاتحاد. ولا تزال هناك خلافات حول طرق صنع القرارات التشغيلية. فالصندوق المطلوب لتمويل الاتحاد المصرفي الجديد والذي يتم تكوينه على مدى عشر سنوات بواسطة رسوم يتم فرضها على المصاريف سوف يؤدي إلى جمع 55 مليار يورو فقط، أي ما يمثل نسبة مئوية لا تذكر من قاعدة أصول المصارف في المنطقة. كذلك فإن إنجاز الاتحاد المصرفي لا يزال بعيدا ومن المتوقع أن يستمر التقدم في هذا المجال بطيئا بسبب الخلافات السياسية المستمرة. ومن تداعيات ذلك أنه لن تتم تلبية الاحتياجات الرأسمالية بشكل كاف لعدة بنوك في دول المحيط الأوروبي في المدى القريب، ما يمكن أن يؤثر على انتعاش أوضاع الائتمان في المنطقة.

بالإجمال، تشير الأوضاع السائدة والبيانات الاقتصادية إلى أن الانتعاش في منطقة اليورو كان بعيداً كل البعد عن كونه أمرا مؤكداً. فإذا أضفنا إلى ذلك المخاوف من الانكماش، فسوف تزداد التوقعات بقيام المصرف المركزي الأوروبي بتنفيذ مزيد ا من تدابير التيسير، وبالتالي فإن توقعاتنا سلبية فيما يتعلق باليورو ونتعامل إيجابا وبحذر مع السندات السيادية لدول المحيط الأوروبي.

تباطؤ النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون في 2013

تباطأ النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2013 متأثرا سلبا بالضعف في القطاعين النفطي وغير النفطي. وسجلت اقتصادات المنطقة انتعاشا بسيطاً خلال النصف الثاني من العام 2013 ، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى ارتفاع الإنتاج النفطي.

أتاح ارتفاع الإنتاج النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال أشهر الصيف بعض الدعم لاقتصادات منطقة الخليج.

وعلى الرغم من ارتفاع الإنتاج النفطي الليبي الذي أدى إلى تراجع الإنتاج في دول مجلس التعاون خلال النصف الأول من العام 2013 ، أسهم ارتفاع الطلب خلال أشهر الصيف في انتعاش إنتاج النفط الخام في جميع دول المجلس. غير أن النمو الذي شهده القطاع غير النفطي كان أقل من المتوقع، وتأثر سلباً بعض الشيء بالقاعدة السنوية المرتفعة حيث إن وتيرة التوسعة خلال السنتين السابقتين كانت قوية جدا. وشهدت قطاعات الصناعات التحويلية والنقل والمواصلات والتخزين والاتصالات والمرافق العامة بعض البطء في النمو، بينما لا تشير أحدث بيانات مؤشر مديري المشتريات إلى بوادر تحسن في نمو القطاع غير النفطي في النصف الثاني من العام 2013.

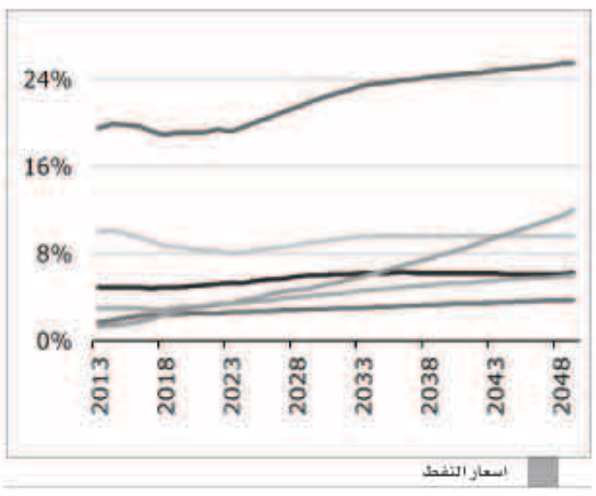

اسعار النفط

الأسواق الناشئة تشهد تفاؤلاً حذراً

شهدت معظم الاقتصادات الناشئة نموا بطيئا في العام 2013 نتيجة لعوامل مختلفة سائدة في كل من تلك الدول تتراوح ما بين انخفاض الطلب على الصادرات، وضعف أسعار السلع، والشلل السياسي، وتباطؤ الائتمان، وقد اصدرت هيئات التصنيف الائتماني عددا من قرارات خفض درجات التصنيف والتوقعات لعدد من هذه لدول، ومنها على سبيل المثال الهند وتايلند واندونيسيا التي تواجه عجزا كبيرا في الحساب الجاري وتعتمد بشكل كبير على راس المال الاجنبي وشهدت هذه الدول الامريكية قد ادى الى تدفقات رأسمالية صادرة، وقام صندوق النقد الدولي بخفض توقعاته لنمو الاقتصادات الناشئة الى 4.5 في المئة مقارنة بتوقعاته قبل ثلاثة اشهر والتي بلغت 5.0 في المئة وقد واجهت الهند والبرازيل بشكل خاص خفضا كبيرا في توقعات تصنيفها الائتمانية ويتوقع صندوق النقد الدولي ان يتحقق نمو بطئ في الاقتصادات الناشئة بنسبة 5 في المئة في العام 2014.

أوروبا تحقق انتعاشاً في 2014

يبدو أن الاقتصاد الأوروبي قد بدأ بالتحول نحو الانتعاش، وتدعم النمو فيه السياسة النقدية للمصرف المركزي الأوروبي والتحسن الكبير في الحساب الجاري لدول المحيط الأوروبي. وقد كانت البيانات الاقتصادية الأخيرة مشجعة جداً حيث سجل المؤشر المركب لمديري المشتريات ارتفاعا في حجم النشاط في نوفمبر للشهر الخامس على التوالي. كما تشير دراسات الشركات أيضا إلى أن النشاط قد بدأ بالاستقرار في دول المحيط الأوروبي وبدأ الانتعاش إلى حد ما في دول القلب الأوروبي.

وخرجت منطقة اليورو من الركود في الربع الثاني من هذه السنة حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.3 في المئة من الأشهر الثلاثة الأولى من السنة نتيجة للتوحيد المالي والإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها في المنطقة. غير أن النمو المتوقع في أرباع السنة القادمة سوف يكون بطيئا بسبب العملية الجارية لتقليص المديونية. وتتوقع المفوضية الأوروبية انكماش الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 1.2 في المئة في العام 2013 يليها انتعاش ونمو بنسبة 1.1 في المئة في العام 2012 .